

## (1) الخطاب والسياق في لسانيات التراث

عبدالوهاب صديقي (\*)

تمهيد:

تتعدد الخطابات، وتتعدد تأويلاتها، تبعا لسياقاتها؛ ذلك أن السياق والخطاب وجهان لعملة واحدة، فلا معنى ولا تأويل لخطاب دون ربطه بسياقه، كما أنه لا يمكن الحديث عن سياق بدون خطاب يوضع فيه ويفسر سبب نزوله.

ويتوارد المصطلحان في حقول معرفية متنوعة قديمة، وحديثة فنجد الخطاب والسياق في النحو، والبلاغة وعلم الأصول والتفسير، كما نجدهما حاضرين في اللسانيات الحديثة، بمختلف مدارسها كالتداوليات، واللسانيات الوظيفية التواصلية.

لقد شغل مصطلح الخطاب وسياقاته، القدماء والمحدثين، فتناولوه تحديدا وتحليلا ووصفا، هكذا نجد النحويين والبلاغيين، تحدثوا عن الجملة والكلام، والكلم، والمقام ومقتضى الحال.

وهكذا نجد اللسانيين المحدثين أيضا وقفوا عند الخطاب، فتارة يربطونه بالكلام، وتارة بالنص وتارة بالملفوظ.

ومن هنا يكتسي الخطاب والسياق أهميتهما لارتباطهما، ببعض ولأن الخطاب لا معنى له إلا إذا وُضع في سياقه، ولكون الخطاب

(\*) باحث في الحجاج واللسانيات، أستاذ مادة اللغة العربية نيابة طانطان - المغرب.

متعددا ومتنوعا؛ فتحدث عن الخطاب السياسي، والخطاب التربوي، والخطاب الديني، والخطاب الشعري، والخطاب الفلسفي. إلخ؛ فلا بد وأن تتنوع أسيقة تأويل وفهم هذه الخطابات، ذلك أنه بحسب هايمس، تكمن أهمية السياق في كونه يحصر التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود.

ويروم هذا البحث التأكيد على غنى التراث البلاغي والنحوي العربي في تناوله الكثير من المصطلحات الصالحة أن تستثمر كمواد للسانيات النصية في لسانيات التراث، كنظرية النظم عند الجرجاني (ت 471هـ)، التي فصل فيها بين علاقة المعاني بالمباني، وعلاقة الألفاظ والمعاني بالفصاحة والإعجاز، من خلال كتابيه «دلائل الأعجاز» و«أسرار البلاغة»، علاوة على ما نجده ماثورا في المؤلفات النقدية العربية القديمة، كمنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني (ت 684هـ)، الذي تحدث عن الاتساق النصي وآلياته، والتناسب بين الأغراض والإيقاع والظروف النفسية للمبدع (الشاعر).

كل هذا لا يعفيانا من الانفتاح على مستجدات الدرس اللساني (لسانيات الخطاب)، ولا يبتغي هذا البحث إقامة مقارنة تفاضلية بين الحقلين، لأن التفاضل بين حقلين مختلفين لا تاريخي ولا منهجي، ولأنه كما قال أحد الباحثين «وأرجو ألا يذهب البحث إلى سبيل محاولة إلباس سيبويه قبعة سوسير، ولا وضع عباءة الخليل على جسد تشومسكي»<sup>(2)</sup>.

## 1: الخطاب: DISCOURS:

### 1.1 الخطاب في لسانيات التراث:

#### 1.1.1 الخطاب في المعاجم اللغوية العربية:

جاء في «لسان العرب» لابن منظور (ت 711هـ)، مادة خطب الخطب الأمر الذي تقع فيه المخاطبة، والشأن والحال والخطابة والمخاطبة

مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام، مخاطبة وخطابا، والخطبة كلام الخطيب، والمخاطبة مفاعلة من الخطاب والمشاورة<sup>(3)</sup>.

ينظر قاموس لسان العرب إلى الخطاب بكونه مرادفا للكلام بين ذاتين المتكلم والمخاطب، لغرض التواصل، دون تحديد لحجم هذا الكلام، مركزا على عنصر التفاعلية بين المتكلمين التي تعني التأثير والإقناع (كلام الخطيب).

وجاء في قاموس «معجم مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس (ت395هـ): «الغاء والطاء والباء أصلان أحدهما الكلام بين ذاتين»<sup>(4)</sup>.

يحضر الخطاب عند ابن فارس باعتباره مرادفا للكلام بين ذاتين في وضعية تواصلية.

لا نجد اختلافا كبيرا بين ما أشار إليه اللغويين العرب القدماء بصدد الخطاب باعتباره مرادفا للكلام بين المتكلمين بغية التفاعل والتأثير والإقناع، وبين ما نجده في المعجم الوسيط؛ هكذا نجد في مادة «خطب إلى الناس ألقى عليهم خطبة، وخطبة بالكسر طلبها للزواج، وخاطبه كالمه وحدثه والخطاب بمعنى الكلام»<sup>(5)</sup>.

ويرد «الخطاب» في القرآن الكريم بمعنى الكلام والتخاطب والتبالم بين ذاتين، وبمعنى البينة والتبصر والحكمة، وبمعنى السلطة والملك والنفوذ يقول تعالى متحدثا عن النبي داود عليه السلام: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابَ﴾ [سورة ص الآية 18].

وبمعنى الشأن والمقصد، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبِكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة الذاريات الآية 30].

وجاء في المأثور خاطبوا الناس على قدر عقولهم، أي بمعنى ضرورة مراعاة المقام وحقوقه، وحقوق المخاطب أثناء الكلام.

وخلاصة القول، يحضر الخطاب في المعاجم اللغوية العربية، مرادفا للكلام الذي يستدعي ذاتين، تتفاعلان وتتبالغان في سياق ومقام معينين قصد تحقيق الإقناع والتأثير.

### 3.1.1 الخطاب في النحو والبلاغة:

يحضر مصطلح الخطاب في أعمال البيانين، بمرادفاته؛ كالكلم والكلام، والجملة، وكان إمام النحاة سيبويه (ت 180هـ) في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)<sup>(6)</sup>، يقسم الكلام إلى أنواع منها:

مستقيم حسن: أتيتك أمس.

محال: أتيتك غدا.

مستقيم كذب: حملت الجبل.

مستقيم قبيح: كي زيد يأتيتك.

محال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.

الملاحظ أن سيبويه يتناول الكلام (الخطاب) من منظور الاستقامة والإحالة، والقيح والكذب وكل ذلك دليل على وعي منه بما يجعل الكلام، مفيدا يحسن السكوت عنه أي النصية، وذلك تبعاً لمطابقة الكلام لمقتضى السياق اللغوي أي احترامه للإعراب، ومقتضيات المقام وذلك بمطابقته بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية فيه؛ فالكلام المستقيم الحسن (أتيتك أمس) صحيح نحواً، ومطابق لمقتضى المقام (مطابقة الزمن الماضي للزمن أمس)، أما الكلام المحال (أتيتك غدا) فهو صحيح نحواً، ولكنه لم يطابق المقام لأن أتيتك المرتبطة بالزمن الماضي يستحيل أن تتحقق غدا المرتبطة بالزمن المستقبل، أما الكلام الكذب (حملت الجبل) فهو صحيح من جهة النحو والتركييب ولكن انخرمت فيه شروط التحقق الواقعي، أي أنه

لم تتطابق فيه النسبة النحوية للنسبة الخارجية الواقعية، وهذا النوع هو ما يسميه أحد الباحثين باللحن التداولي<sup>(7)</sup>، أما الكلام المستقيم القبيح، فهو مستقيم نحواً، ولكنه لم ترتب عناصره، الترتيب الذي يجعل معناه واضحاً في ذهن السامع، فلو قلنا كي يأتيك زيد لكنت كلاماً مستقيماً حسناً، فتكون نتيجة لكلام قبلها، نحو انتظرت كي يأتيك زيد، أما الكلام المحال الكذب (سوف أشرب ماء البحر أمس)، لأنه محال نحواً، وواقعاً فيستحيل شرب ماء البحر، إلا من باب المبالغة والتكثير، ولم يطابق الزمن المرتبط بالمستقبل (سوف أشرب)، بالزمن المرتبط بالماضي أمس.

نخلص أن سيبويه، يستعمل الكلام بمعنى الخطاب الذي تتوفر فيه شروط النحو، أي يحترم قواعد الإعراب، ويطابق السياق اللغوي للعبارة ويطابق مقامات المتكلمين (الشروط الاجتماعية وغيرها المحيطة بالخطاب لحظة إنتاجه)، ويحصر سيبويه الكلام في المفردات التي بينها علاقة إسناد، كالعلاقة بين الفعل والفاعل (جاء الأستاذ)، أو بين المبتدأ والخبر (الكتاب جيد)، ذلك أن «الفعل لا بد له من اسم وإلا لم يكن كلاماً».

الرأي نفسه نجده عند الجرجاني (ت 471هـ) صاحب «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» فهو بدوره يسوي بين الجملة والكلام، وإن كان من منظور بلاغي تؤطره «نظرية النظم» يقول عبدالقاهر الجرجاني: «ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته على جملة كان وأخواتها ألا ترى أنك إذا قلت «كأن» يقتضي مشبهاً ومشبهاً به؟ كقولك كأن زيدا الأسد»<sup>(8)</sup>.

ومختصر القول، إن ما يحدد الكلام (الخطاب/ النظم) هو الذي اقتضاه العقل، فالخطاب بهذا المعنى، تحدده قواعد النحو (العلاقة الإسنادية) والعلاقة المقامية التي اقتضاها المقام، يقول: «ليس الغرض بنظم الكلام أن توات ألفاظها في النطق، بل أن تناسبت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»<sup>(9)</sup>، ومعلوم أن الجرجاني يرد على خصومه «اللفظيين» الذين يحصرون الفصاحة في جزالة اللفظ الشيء الذي يرى فيه الجرجاني «القول الفاسد والرأي المدخول»<sup>(10)</sup>. ذلك أنه لا معنى للقول بكثرة المعنى مع قلة اللفظ، غير أن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد، لو أراد الدلالة عليها لاحتاج إلى لفظ كثير بحسب الجرجاني.

وإذا كان الجرجاني يطابق بين الكلام/ الخطاب (النظم) والجملة، تبعاً لمعايير الإسناد والمعنى وحسن الصياغة والانسجام مع مقتضيات المقام والسياق، فإن ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) صاحب «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، يفرق بين الكلام/ الخطاب والجملة، فكل كلام/ خطاب جملة ولا ينعكس فالكلام/ الخطاب «الكلام المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. أما الجملة فهي عبارة عن الفعل والفاعل ك «قام زيد» و«ضرب اللص» و«أقائم الزيدان»<sup>(11)</sup>.

فالكلام / الخطاب، بحسب ابن هشام (ت 761هـ) يشترط الإفادة، والقصدية، أما الجملة فلا تشترط إلا العلاقة الاسنادية بين فعل وفاعل (سافر الرجل).

ولعل هذا التعريف، يطابق ما تسميه اللسانيات التداولية intentionnalité linguistique pragmatique، يقول طه

عبدالرحمن «لا كلام إلا مع وجود القصد وصيغته: الأصل في الكلام القصد»<sup>(12)</sup>.

هكذا يكون ابن هشام قد حدد التمايزات الفاصلة بين الخطاب والجملة، وهي الإفادة التي يحسن السكوت عندها، أما الجملة فهي لاتعدو أن تكون علاقة إسنادية بين فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، نحو قولنا: ضرب القط الكرة فهي صحيحة من ناحية التركيب (ف فافا مف)، ولكنها لا تحقق إفادة لإدراك المتلقي لأن القط لا يلعب الكرة!

نخلص أن تناول النحاة والبلاغيين للخطاب، اتسم بمحدوديته حيناً وشموليته أحياناً، إذ نظر للخطاب باعتباره الجملة والكلام، الذي يُرأى منه تحقيق الفائدة والقصدية والفهم والتباليغ، وذلك بربطه بمحددات يملئها السياق اللغوي (العلاقة الإسنادية)، والسياق المقامي (إفادة المستمع إفادة يحسن السكوت عليها)، وقد قسم الجابري تناول البيانيين للخطاب إلى قسمين:

- قسم يهتم بتفسير الخطاب.

- قسم يهتم بشروط إنتاج الخطاب.

وقد مثل للقسم الأول بأعمال الشافعي (ت 204هـ) صاحب «الرسالة»، وللقسم الثاني بالجاحظ (ت 255هـ)<sup>(13)</sup>.

والمقصود بالجانب الأول الذي يهتم بتفسير الخطاب؛ تلك الأعمال التي قام بها النحاة والبلاغيون وعلماء الكلام، وعلماء أصول الفقه بغية تفسير آي القرآن وتوضيح الأحكام الشرعية، وكلام العرب، ومع الشافعي (ت 204هـ) قفز هذا الجانب البياني من الملاحظات الجزئية إلى الاتساع في تفسير كلام العرب شعراً ونثراً.

أما الجانب الثاني المهتم بشروط إنتاج الخطاب فهو يبحث في الشروط المحددة لإنتاج الخطابات، ولهذا لم يركز على جانب الفهم

(التفسير) وإنما تعداه مع الجاحظ (ت 255هـ) إلى البحث في الإفهام (شروط إنتاج الخطاب)، كالإقناع والتوجيه والإمتاع والقصدية التي نروم إيصالها للمستمع، وكأن هذا الجانب بحسب الجابري: «يريد أن يقوم في مجال تحديد شروط إنتاج الخطاب البياني بمثل ما قام به الشافعي، في مجال وضع قوانين لتفسير ذات الخطاب»<sup>(14)</sup>.

## 2: السياق: CONTEXTE:

يرتبط مفهوم السياق بالتواصل الإنساني عموماً، إذ لا يمكن للذوات أن تتواصل وتتباغ دون قصد وسياق يمليه المقام ومقتضى القول، وإلا عد ذلك لغوا لا طائل منه، ولهذا قال البلاغيون العرب: لكل مقام مقال. وتكمن صعوبة تحديد مفهوم السياق، في ارتباطه بحقول معرفية متنوعة منها للتمثيل لا الحصر: علم النحو، علم البلاغة، علم الأصول، علم النفس المعرفي، علم الاجتماع، اللسانيات، واللسانيات الحاسوبية. فهو مفهوم جوهري لتأويل وتفسير أسباب نزول الخطاب بلغة الأصوليين، ولكن تطور هذا المفهوم كان بالأساس مع ظهور اللسانيات التداولية *linguistique pragmatique*، التي اهتمت بشروط استعمال اللغة، فانتقلت من حيز التركيب الضيق، إلى حيز الاستعمال الواسع ففيه تحضر الدلالة والتداول والسياق، والشروط الخارج لغوية.

وكما انشغلت لسانيات التراث، بالخطاب تحديداً تعريفاً وتصوراً، نفس الشيء رصدناه بصدده مفهوم السياق وتكمن علاقته بالخطاب كإنتاج سياقي ومقامي بالضرورة، فلا بد من معرفة ظروف إنتاجه، وأسباب نزوله بلغة الأصوليين، ولا بد للمتكلم من معرفة طبقات المتخاطبين بمفهوم الجاحظ (ت 255هـ)، واستمالتهم، وتحبيب الألفاظ والمعاني إلى نفوسهم، وبهذا المعنى يكون السياق النص



الموازي للخطاب، الذي يجعلنا نفك شفرته الداخلية، ونستوعب ترميزاته وتضديداته.

## 1-2 السياق في لسانيات التراث:

### 1-2-1 السياق في المعاجم العربية:

لا بد من التأكيد على ملحوظة منهجية هي أن السياق كمفهوم حديث عرف النور مع الانجليزي فيرث (firth)، الذي يرى أن تحديد معنى الخطاب في تسييقه أي وضعه في سياقه، ولكن هذا لا يمنع من التنقيب عن أصوله اللغوية في المعاجم العربية.

جاء في لسان العرب لابن منظور ت (711هـ) مادة سوق: ساق الإبل وغيرها تسوق سياقا، وقد انساقت له وتساوقت إذا تتابعت والمساوقة المتابعة<sup>(15)</sup>.

وفي مقاييس اللغة لابن فارس: سوق؛ السين والواو والقاف أصل واحد وهو حذو الشيء، يقال ساقه والسيقة ما استيقت من الدواب والسوق مشتقة من هذا لما يساق لها من كل شيء<sup>(16)</sup>.

نجد نفس المعاني لمادة سوق وساق في معجم الوسيط<sup>(17)</sup>، ساق الحديث سرده، واليك يساق الحديث أي يوجه.. تساوقت الماشية تتابعت وتزاحمت، وكشف عن ساقه لشدة الأمر ومنه قوله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون﴾، والسياق هو المهر الذي يساق للخطبية، وسياق الكلام تتابعه وساق المريض نزع الروح واحتضر، والمسوقة عصا تساق بها الدابة.

تحصر هذه المعاجم معنى السياق في التابع، والمساوقة والتوازي، أي أن السياق ذاك النص المتابع للنص المفسر لشروط إنتاجه اللغوية، والمقامية، والتي تساعد القارئ المستمع للخطاب من فهمه وتأويله.

تحمل المعاجم العربية الكثير من دلالات السياق اصطلاحيا، فالسياق يعني المتابعة وكشف معنى الخطاب، وعادة ما يكون مستورا فيكون لزاما من المخاطب/ المستمع أعمال مخزوناته الذهنية واللغوية والمقامية التي تمكنه من فك لغز الخطاب، عن طريق استحضار شروط إنتاجه.

## 1-2-2 السياق في النحو والبلاغة:

كثيرا ما رددنا في مجالسنا، مقولة البلاغيين العرب؛ لكل مقام مقال، إن هذه المقولة كافية وحدها للاستدلال على وعي الحقل البياني العربي بمفهوم السياق، وضرورة مراعاة المقام وطبقات الكلام، ومخاطبة الناس على قدر عقولهم، وتجنب كل ما من شأنه أن يبعث على انصرام حبل التواصل والخطاب بين المتكلمين. ولقد كان إمام النحاة سيبويه (ت 180هـ)، واعيا بأهمية التسييق contextualisation، أي وضع الخطاب في سياقه اللغوي والمقامي واستحضار ظروف إنتاجه كأس تفسيره، ويحضر هذا الوعي السيبويهي بالسياق من خلال نصوص متنوعة في مؤلفه الكتاب وسنكتفي بإيراد بعضها فقط، يقول سيبويه (ت 180هـ): «فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، ذلك أن رجلا من إخوتك ومعرفتك، لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا كان محالا لأنه أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو «أنا» حتى استغنيت أنت عن التسمية لأن «هو» و«أنا» علامتان للمضمر، وإنما يضمن إذا علم أنك قد عرفت من يعني إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا» (18).

من خلال هذا النص يكون سيبويه حدد شرطا من شروط نجاح الخطاب بين متكلم ومخاطب/ مستمع، فالإخبار عن النفس، لا يستدعي

استعمال الضمير: أنا نحو «أنا عبد الله»، ذلك أن المستمع يعرف المتكلم جيدا، فمتى كان سياق التكلم واضحا بين المتكلمين، كان الاستغناء عن التسمية أجود لأنه لا حاجة إلى ذكر الظاهر (أنا عبد الله منطلقا)، ويمكن العدول عنه بالقول: (أنا منطلق). ولكن بالمقابل، إذا كان سياق التكلم بين المتكلمين غير محدد سلفا وهو ما سماه سيبويه (ت 180هـ) بـ (رجلا خلف حائط أو في موضع تجهله)، ففي هذه الحال لا ضير من ذكر المجهول والتصريح بالمستور لأن سياق التواصل للمستمع/المخاطب غير محدد، فتقول إذ ذاك: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك.

إن هذا النص يجسد بحق الوعي السيبويهي، بأهمية السياق اللغوي (الإعراب)، والسياق المقامي (الشروط الثقافية والاجتماعية المحيطة بالخطاب)، ودوره في تفسير الخطاب، ودوام التواصل الخطابي الإنساني. فكل تواصل إنساني مرهون بسياقه، وكلما غاب السياق، غاب التواصل والتخاطب والتباليغ.

وفي نص آخر لسيبويه (ت 180هـ)، وفيه يتحدث عن أهمية التخفيف والاختصار على المخاطب مراعاة لشروط المقام، لعلمه بمراد المتكلم، وسماه سيبويه بـ «باب ما يكون المصدر حيناً لسعة الكلام، والاختصار حيث يحذف جزء من الكلام استخفافاً ولأن المخاطب يعلم ما يعني المتكلم»، ومثال ذلك «سير عليه ليلاً ونهاراً»<sup>(19)</sup> أي «ليلتك ونهارك».

إن سعة الخطاب، واختصاره عند سيبويه، تكون محكومة بالسياق، فمتى علم المخاطب مراد المتكلم لا ضير من الاختصار تخفيفاً عليه. ومتى كان العكس كانت التوسعة على المخاطب أجود، أي أن الإيجاز والاختصار في الخطاب مكفولة بتحقيق المعنى في ذهن السامع/المخاطب.

وفي الحقيقة التخفيف على المخاطب مراعاة لشروط المقام، ومدعاة للتواصل الناجح، وتجنباً للملل والتكلف، وتأكيداً لدور السياق اللغوي والمقامي في تفسير الخطاب وتوضيحه، ويورد سيبويه نصاً آخر فيه إشارة واضحة إلى ضرورة استحضار تسييق الخطاب لتفسيره ففي: «باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل وإظهاره في غير الأمر والنهي «ك» قولك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج فقلت: (مكة ورب الكعبة)، حيث التزيي بزي الإحرام، كأنك قلت: (يريد مكة والله) أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس، فقلت (القرطاس والله) (20).

إن تفسير الخطابات التي أشار إليها سيبويه، تستدعي وضعها في سياقها ليس اللغوي فحسب، بل لأبد من وضعها في سياقها المقامي، فقولك: مكة ورب الكعبة يستدعي رؤية رجل في زي الحاج قاصداً الكعبة المكرمة أي في هيئة الحاج. ونفس الشيء يقال عن القرطاس والله! والهلال ورب الكعبة.

إن وعي سيبويه بأهمية السياق إشارة إلى أهميته في عملية التواصل الإنساني، وضرورة التفكير في عنصر مهم للخطاب وهو المخاطب. وغني عن البيان أن الثقافة الإسلامية العربية، ثقافة مقاصدية بامتياز، أي أنها تستحضر العلة، وسبب النزول، والغايات والأهداف، ولا يتسع المقام للتوسع أكثر فكتب الأصوليين والمفسرين مليئة بالشروح في ذلك. الاهتمام بالخطاب أفضى بالنحويين والبلاغيين والأصوليين إلى الاهتمام بعناصر التواصل الخطابية، ومن عناصرها المهمة المخاطب، الشيء الذي نجده مجسداً في مؤلفات الجاحظ (ت 255هـ) وهو يحاول التأسيس لشروط إنتاج الخطاب، ولهذا نجده يتناول البلاغة بطريقة بيداغوجية قوامها استحضار سياق المخاطب (المتعلم) اللغوي (قواعد النحو)، والمقامي (السياق الثقافي والاجتماعي)، ولهذا يعتمد

الجاحظ في نصوصه إلى التنوع على المخاطب، من خطاب الجد إلى خطاب الهزل، ومن خطاب الشعر إلى خطاب النثر، درءاً لأي تكلف أو ملل أو هذر أو سلاطة وكيف لا وقد استعاذ منها في بداية كتابه البيان<sup>(21)</sup>، ذلك أن الخطاب كلما ابتعد عن التكلف، والتشديق والتعير على المخاطب كان أجود وأنجح.

ذلك أنه «كلما كان اللسان أبيض كان أحمد، كما أن القلب كلما كان أشد استبانة كان أحمد»<sup>(22)</sup>، ومعلوم أن الخطاب الشفوي (الخطابة، الشعر، المجادلات الكلامية، التعليم) رهين بسلامة لسان المتكلم من اللثغة، والحصر والعي، ومعلوم أن الجاحظ ينتمي لفرقة المعتزلة، وقد تكفل بالرد على فرقة الشعوبية، فهذا يستدعي بلاغة الخطاب، وسلامته من العيوب لإيصال مراده للمخاطب.

وغني عن البيان، أن الجاحظ قسم الخطاب تبعاً لطبقات الناس ومستواهم الاجتماعي والثقافي، بالتالي لا بد من استحضار سياق ومقام كل طبقة، لمخاطبتها، وإلا فلن يتم التواصل والتباعد بين المتكلم والمخاطب ذلك «أن كلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح، والحسن والقبيح والسمح والخفيف والثقيل وكله عربي»<sup>(23)</sup>.

يجسد الجاحظ في هذا النص النفيس، طبقات الخطاب تبعاً لسياقه ومقاماته، بالتالي لا بد وأن يستحضر المتكلم طبقة الخطاب، فهناك الخطاب الحسن، والخطاب القبيح والمليح، والخطاب السمج... إلخ.

وبلاغة الخطاب تبعاً للجاحظ تتحدد تبعاً لاحترام المتكلم، لمقام المخاطب، ومقام المخاطب تتحدد تبعاً لمقامه العلمي والثقافي والاجتماعي.

علاوة على بعد الخطاب من التشديق والسلطة والهدر والتكلف والتزيد، الذي هو مدعاة للملل بالتالي فشل الخطاب. هذا بالإضافة إلى استحضر الخطاب معاني وألفاظ كل طبقة تُخاطب تبعاً لطبقات الخطاب المشار إليها سلفاً لأنه ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً<sup>(24)</sup>، ويدل هذا النص على وعي الجاحظ بأهمية احترام سياق التخاطب، وقديماً تحدثوا عن حقوق المخاطب وحقوق الخطاب، فالمتكلم لا بد وأن يجعل لكل طبقة ألفاظاً ومعاني تبعاً لمقاماتها وحالاتها، بالانفتاح على نفسياتها والألفاظ التي يميل إليها، وتفادي الألفاظ والمعاني التي تستهجنها ضماناً لنجاح الخطاب.

نخلص إلى أن بلاغة الخطاب، بحسب الجاحظ رهينة بمراعاته لشروط إنتاجه، أي احترام سياق الخطاب، وطبقات المتخاطبين (المعاني والألفاظ التي يميلون إليها)، علاوة على استبعاد كل ما من شأنه أن يبعث في نفس المخاطب؛ الملل والتكلف: كالهذر والسلطة والتشديق والتعيب، على اعتبار أن هذه المواصفات قبيحة في الخطاب ويمجها المستمع/المخاطب.

فمتى استحضر المتكلم سياق الخطاب، وطبقته كان أبلغ وأجود، ومعلوم أن الجاحظ صنّفه الباحث الجابري ضمن المؤسسين للبحث في شروط إنتاج الخطاب في الحقل البلاغي ومن شروط إنتاج الخطاب:

- طلاقة اللسان وسلامته من العي والحصر والثغرة.
- مراعاة الخطاب لطبقات المخاطبين (فكلام الوحشي يفهمه الوحشي، كما أن السوقي يفهم رطانة السوقي بحسب الجاحظ).
- اختيار المعاني والألفاظ تبعاً لطبقات الخطاب.

- الابتعاد عن التكلف والتزيد عن المخاطب لأن ذلك مدعاة للملل.

هكذا يكون الجاحظ (ت 255هـ)، قد أسس لشروط إنتاج الخطاب من خلال استحضار سياق ومقام المخاطب، وحقوق المتخاطبين ومقتضيات القول.

وإذا كان الجاحظ (ت 255هـ) وضع نظرية شروط إنتاج الخطاب، فإن الجرجاني (ت 471هـ) وضع نظرية لبناء الخطاب، سماها «نظرية النظم»، والتي يربط فيها، اتساق الخطاب بسياق المتلقي، فالنظم بحسب الجرجاني ورود الألفاظ على الوجه الذي اقتضاه العقل، أي احترام قواعد النحو العربي، وإفادة السامع، وتفكير الجرجاني في المتلقي تفكير في السياق اللغوي والمقامي، والتعاقد المشترك بين المتكلم والسامع/ المخاطب، فهو الذي يحكم على الخطاب بالطلاوة، والرونق وكثرة الماء، تبعاً لذوقه ولتوافقه مع السياق النفسي والجمالي، يقول الجرجاني في هذا الصدد: «ولانزال ترى شعرا يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»<sup>(25)</sup>.

إن تقديم أو تأخير لفظة ما، والفصل والوصل في الخطاب يسهم في تغيير معانيه، تبعاً لأغراض المتكلمين وقصودهم، وتبعاً لمقامات وسياقات المتخاطبين. وقد يما قال ابن المقفع بسياسة المقام.

وغني عن البيان، أن الجرجاني لا يحصر إعجاز الخطاب في اللفظ وحده، ولهذا نجده يرد على أصحاب هذا الرأي الفاسد بحسبه<sup>(26)</sup>، فالخطاب تتحقق فيه الفصاحة والإعجاز، في تناغم اللفظ والمعنى، بل في «معنى المعنى» الذي يتحقق في النظم، إن بلاغة الخطاب بهذا المعنى لا تتحقق في رونق اللفظ وإن كانت ضرورية، بل في تناسق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اقتضاه العقل، واستحسنه واستجاده

المخاطب/ السامع على اعتبار أنه «إذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعرا، أو يستجيد نثرا، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ، فيقول حلو رشيق، وحسن أنيق، وعذب سائغ، وخلوب رائع، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف، وإلى ظاهر اللفظ، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده وفضل يقتدحه العقل في زناده» حسب الجرجاني<sup>(27)</sup>.

إن السامع للخطاب لا يكتفي بتذوق اللفظ، فهو يتجاوز معنى اللفظ الذي يصل إليه دون واسطة، إلى معنى المعنى الذي يقع في فؤاده وفضل يقتدحه العقل في زناده، وهو مستوى عال جدا من بلاغة الخطاب، بحيث يشد، السامع/المخاطب شدا.

إن تذوق السامع/المخاطب للخطاب يستدعي أن يلامس السياق والمقام المحيط به، ذلك أن الأصل فيه هو معرفة غرض المتكلم ومقصوده، وتحديد القصد من الخطاب من مفاتيح نجاح الخطاب، «فلا كلام إلا مع وجود القصد وصيغته هي الأصل في الكلام القصد» بحسب طه عبد الرحمن، ومفادها أنه كلما قل الجهد المعرفي المبذول في المعالجة ازدادت درجة ملاءمة هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهدا كبيرا كانت ملاءمته ضعيفة، وهذا المبدأ بين المتكلم والمخاطب قيده الجرجاني بأن يستعمل الخطاب ما «يتعارفه الناس في استعمالهم، ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشيا غريبا، أو عاميا سخيفا»<sup>(28)</sup>، ولعل هذا يلتقي مع الكثير من أفكار حازم القرطاجني (ت 684هـ)، في نظريته التماسك النصي، وضرورة ملاءمة ألفاظ الخطاب، للظروف النفسية للمخاطب ولأغراض الخطاب، على اعتبار أن ألفاظ الغزل غير ألفاظ المدح، غير ألفاظ الهجاء والذم: «وإنما وجب أن يستعمل في كل طريق الألفاظ المستعملة فيه عرفا، لأن



ما كثر استعماله في غرض ما اختص به، صار كالمختص لا يحسن إيرادَه في غرض مناقض لذلك، ولأنه غير لائق به لكونه مألوفاً في ضده وغير مألوف في غيره، وذلك مثل استعمال السالفة والجيد في النسيب، واستعمال الهادي والكامل في الفخر والمديح، ونحوهما واستعمال الأُخدع والقذال في الذم»<sup>(29)</sup>.

إن الأفكار التي يدافع عنها القرطاجني، هي ضرورة مراعاة سياق المخاطب، من خلال الألفاظ المستعملة، والمعاني المراد التعبير عنها، والإيقاع الشعري المتوسل به من أجل ذلك الغرض. وكلها يمكن جمعها في ضرورة احترام المخاطب وتقديره وإفادته، بالبعد عن الفحش من الكلام.

يقول حازم: «ومما يجب التحفظ منه المواضع التي يجب فيها التباعد عن الفحش وعن كل ما يتطرق به الوصول إليه وصون الكلام من جميع فيه إذ كان بأمر من أمور الريب والرفث والتعرض إلى الأشياء التي يفهم منها ذلك، ولو بعرف عامي أو استعمال لأهل الهزل»<sup>(30)</sup>.

كل هذه النصوص النفيسة تدل، على ضرورة احترام سياق ومقام التكلم، وضرورة إفادة المتكلم، وإلا فإن الخطاب ليس عربياً على اعتبار أن كلام العرب بحسب ابن خلدون (ت 808هـ) «واسع ولكل مقام عندهم مقال، يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة»<sup>(31)</sup>.

وصفة القول إن السياق في لسانيات التراث، يتحدد بمحددات مهمة تصب كلها في احترام حقوق المخاطب، واستحضار السياق اللغوي، وطبقة كلامه، وسياقه المقامي أي ظروفه النفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة به، أي التخفيف عليه إذا كان يعلم مراد المتكلم وغرضه من الكلام، ذلك أن الإطالة والتكلف مدعاة للتشديق، والتشديق مدعاة للملل.

## خاتمة:

بعد تشقيقنا الكلام في تناول النحويين و البلاغيين العرب لعلاقة الخطاب بالسياق، نقر أن التراث النحوي والبلاغي غني بمفاهيمه، الصالحة أن تستثمر في تناول قضايا اللغة العربية ونحو الخطاب، وتحليل الخطاب، وتلك هي الدعوى التي انتهضنا للتدليل عليها في هذه الدراسة.

## الهوامش

- (1) يقصد مصطفى غلفان بلسانيات التراث ذلك «الصنف من الكتابة اللسانية التي تتخذ التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعا لدراسته المتنوعة أما المنهج الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة فهو ما يعرف عادة بمنهج القراءة وإعادة القراءة، ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة تصورات اللغوية العربية وتأويلها وفق ما وصل إليه المبحث اللساني الحديث والتوفيق بين نتائج الفكر القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلة جديدة تبين قيمتها الحضارية، مصطفى غلفان اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 92.
- (2) محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، اللغة والكلام في التراث النحوي، عالم الفكر، عدد3، مجلد 34 يناير مارس 2006، ص 69.
- (3) لسان العرب، مجلد 5، مادة خطب دار صادر بيروت ط 3، 2005، ص 97-98.
- (4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ج 1، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ط 1، 1999، ص 368.
- (5) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مؤلف جماعي، ج 1، المطبعة الإسلامية، استانبول، ط 2، ص 242-243.
- (6) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ط 3، ج 1، ص 25.
- (7) مقبول إدريس، البعد التداولي عند سيبويه، عالم الفكر، مجلد 33، عدد 1 يونيو/ سبتمبر 2004، ص 246.

- (8) الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ط5، 2004، ص 7.
- (9) نفسه ص 50.
- (10) نفسه ص 464.
- (11) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ن مراجعة سعيد الأفغاني، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1998، ص 363.
- (12) طه عبدالرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي 1998، ص 104.
- (13) الجابري، محمد عابد، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، المركز الثقافي العربي، ط 3، 1993، ص 20.
- (14) نفسه، ص 24.
- (15) لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق ، مادة سوق ، مجلد 10، ص 166.
- (16) مقاييس اللغة لابن فارس، مادة سوق ص 117.
- (17) المعجم الوسيط ج 1، ص 464-465 بتصرف.
- (18) سيبويه ، الكتاب، ج 2 تحقيق، عبد السلام هارون، مرجع سابق ص 80-81.
- (19) نفسه ج 1، ص 222-226.
- (20) نفسه ج 1، ص 257.
- (21) يقول الجاحظ في بداية كتابه البيان والتبيين : « اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول، كما نعوذ بك من فتنة العمل، ونعوذ بك التكلف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العجب بما نحسن، ونعوذ بك من السلاطة والهدر كما نعوذ من العي والحصر» البيان ج 1، ص 17.
- (22) الجاحظ ، البيان والتبيين ، تحقيق حسن السنديوي، دار الفكر بيروت لبنان ، دون تاريخ، ج 1، ص 29.
- (23) نفسه، ص 171.
- (24) نفسه 166.
- (25) الجرجاني، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ط5، 2004، ص 106.

- (26) يرد الجرجاني على اللفظيين القائلين بأن الفصاحة، والإعجاز في اللفظ يقول: «واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول، إذا كان صدره عن قوم نباهة وصيت وعلو منزلة في أنواع العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته وفشا وظهر، وكثر الناقلون بذكره، صار ترك النظر فيه سنة، والتقليد ديناً،... ولولا سلطان هذا الذي وصفت على الناس وأن له أخذة تمنع القلوب عن التدبر، وتقطع عنها دواعي التفكير لما كان لهذا الذي ذهب إليه القوم في أمر اللفظ، هذا التمكن وهذه القوة، ولا كان يرسخ في النفوس، هذا الرسوخ، وتشعب عروقه هذا الشعب مع الذي بان من تهافته وسقوطه، وفحش الغلط فيه، «دلائل الإعجاز»، 464-465 بتصرف.
- (27) الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، ط 2، 1999، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ص 9.
- (28) نفسه ص 9.
- (29) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق الحبيب بلخوجة دار الغرب الإسلامي، ط 3، 1986، 364.
- (30) نفسه ص 151.
- (31) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش جويدي، ط 2، 2000، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ص 551.